

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

العقوبات الاقتصادية تتأرجح حول ظاهرة «بوميرانج»!

كلما (بق الكوز بالجرة): يتصرف أوروبي لتطرف مهوس ضد لغتنا أو ديننا.. نتنادى لقاطعة الغرب.. هل هذا هو الرد الاقتصادي الأمثل؟

ذكر بيير ديجول حفيد الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال شارل ديغول، في مقابلة معه: بأن العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا قد وصلت إلى ١١٠٠٠ عقوبة، إضافة للزمة التي فرضت مؤخراً، وهي ليست الدولة الوحيدة فالصين هي الأخرى قد أصبحت مستهدفة، ولذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى فعالية هذه العقوبات؟

وبالبداهة نشير إلى أن هذه العقوبات تم فرضها من مجموعة من الدول، وبالتالي فهي ليست إلزامية، أو بالأصح لا يمكن إجبار بقية بلدان العالم على الامتثال لها، إلا بقدر ما ترى هذه البلدان أن ذلك يصيب في مصلحتها.

الأمر الآخر، أن فرض العقوبات على روسيا والصين، لا يعطي نفس النتائج التي تطهها العقوبات التي تفرضها الدول الغربية على البلدان النامية. فالقضاء الاقتصادي الروسي والصيني من الكبر، حيث يستطيع التغلب، أو على الأقل تحييد العقوبات المفروضة عليه.

وهذا يخلق سبابة، بعدم جدوى العقوبات المفروضة، بل تحولها، بفعل تأثير ظاهرة بوميرانج Boomerang، إلى سلاح مرتد على الجهة المستهدفة له. ولكن ما تلك الظاهرة؟ هي بالتحريف: حالة يعيل فيها الناس لفعل عكس ما هو مفروض عليهم (أي المقاطعة)؛ بسبب الكيفية التي يتم عرض الموضوع لهم، وبخاصة إذا كان المحتوى عدوانياً!

ولذا نلاحظ، أن العقوبات المفروضة على روسيا والصين لا تعمل كما أراد فارقهاؤها. وهذا يؤدي إلى تشجيع بقية الدول على عدم الالتزام بها.

إن تصرف الغرب الانفرادي، قد أصبح - بفعل ظاهرة بوميرانج- أضحكوك يتندر العالم على عدم قدرتها وضعف حيلتها وتورطها بأكل مما تستطيع.

بالنسبة للعرب (والإسلام)، وماذا بعد مقاطعة السلع السويدية والهولندية؟!

أنا مثل الملايين لا أقول فقط للمسلمين، لكن كل من يمتلك قلباً سليماً يرفض الإساءة لأي دين أو عقيدة يؤمن بها قطاع من البشر، سواء أكانت مسماوية: الديانات الثلاث الإبراهيمية (اليهودية والمسيحية والإسلام) أو غير سماوية، مثل البوذية والهندوسية والبهائية وغيرها، كلها لها قدسيته المصانة.

قرر كثيرون إصدار بيانات تحت - ملياراً أو نصف مليار مسلم في العالم - على مقاطعة السلع السويدية والهولندية، رداً على التجاوزات التي تجرت مؤخراً على أيدي متطرفين.

أقدر نواغم تلك القرارات، وأشك بتفتيتها على أرض الواقع، فالأمر يستحق أسلوبياً آخر، للكل يدرك أن هناك إحساساً يتنامى في العالم تطلق عليه (إسلاموفوبيا)، الخوف المرضي من الإسلام، هناك مشاعر عدائية مسيئة عند البعض بمجرد ذكر الإسلام، بسبب ممارسات هنا وهناك، ربط هؤلاء بتعسف مقيت بين الدين العظيم والدموية، الذي تمارسه منظمات إرهابية تدعى الإسلام مثل داعش والقاعدة وبيكو وحرام، كما أن دولة مثل أفغانستان بعد أن رفعت شعارات (طالبان) صدرت للعالم صورة مخيفة للإسلام.

قطار كبير من الأوروبيين لا يؤمنون أساساً بوجود إله، لا تعنيهم الأديان، كل الأديان، البعض يجعل حرية التعبير مظلة لكل التجاوزات، وخاصة أن بعض الأفلام لا تتوقف عن السخرية من الديانة المسيحية والطقس الكنسية، هي ثقافة مختلفة لن نغيرها بمجرد إصدار مثل هذه القرارات، لكن هناك دوراً يجب أن تلعبه من خلال السينما، ليكون فيلم (السمي خان ولست إرهابياً)، بطولة شاروخان، ولا تنس أن نسبة المسلمين في الهند لا تتجاوز ١٢ بالمئة من عدد السكان، كانت قضية الفيلم تقدم شخصية المسلم الشريف المتسامح، بينما هناك انطباع مسبق ينهتج بالتطرف والإرهاب، هذا الفيلم حقق رواجاً في العالم، أهم وأعظم من كل قرارات المقاطعة.

من أصدر قرارات المقاطعة يعلم جيداً أنه على أرض الواقع إن يتم تنفيذها، ففي أعقاب هزيمة ٦٧ قررت الرقابة على المصنفات مقاطعة الفيلم الأميركي، رداً على الموقف الأميركي المؤيد لإسرائيل، ورغم ذلك سقط القرار بعد بضعة أشهر، مثلما سقطت شعارات مماثلة للمقاطعة الكوكاكولا والبيبيسي والهايمبرجر.

على كل المؤسسات المعنية البحث عن أسلحة عصرية أخرى أشد قوة وأكثر تأثيراً، لتقديم صورة صحيحة عن ثقافتنا. علينا أولاً أن ننحى جانباً الإحساس بأن هناك مؤامرة كونية ضدنا؛ ونعترف بأننا مقصرون في نشر ثقافتنا، وبعدها تبدأ المواجهة!!

تبرعات التجار والصناعيين وصلت إلى ٦ مليارات ليرة غرفة تجارة دمشق: من الضروري حالياً العمل على إعادة إعمار منازل المتضررين



رامز محفوظ

بين عضو المكتب التنفيذي في غرفة تجارة دمشق عماد قباني في تصريح لـ«الوطن»، أن الغرفة تبرعت في الأيام الأولى من الزلزال، بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة للمتضررين من الزلزال، وخلال الأيام القليلة القادمة ستبرع الغرفة بمبلغ مماثل وستتم وضع المبلغ في صندوق جمع التبرعات الموجود في محافظة دمشق، لافتاً إلى أن مبادرات الغرفة لم تتوقف عند حد تبرعات المادية والعينية إنما ستساهم كذلك بتبرعات إعادة إعمار منازل المتضررين من الزلزال. وأضاف: إن أعضاء مجلس الإدارة بشكل دائم تدور بينهم نقاشات لتوسيع دائرة الدعم المقدم للمتضررين، مبيّناً أنه من المقرر أن يجتمع مجلس إدارة الغرفة الأحد القادم من أجل

مناقشة إمكانية تقديم دعم إضافي للمتضررين من الزلزال وهناك تواصل دائم مع التجار في دمشق من أجل حثهم على تقديم الدعم للمتضررين. وأكد قباني أن الهدف الأساسي لغرفة تجارة دمشق خلال الفترة الحالية هو التعاون مع محافظة دمشق والأمانة السورية للتنمية من أجل المساعدة بموضوع إعادة الإعمار، ووفقاً لرأينا فإن المواد الإغاثية والطعام والشراب باتت متوافرة وهناك كميات منها وقائمتنا من الخارج كميات كبيرة لذا من الضروري العمل حالياً على موضوع إعادة إعمار منازل المتضررين، ونحن في الغرفة نوجه التجار الراغبين بالمساهمة بالتبرع لإعادة الإعمار في صندوق محافظة دمشق وأن يتجمع كاتلة نقدية كبيرة من أجل ذلك، ولفت إلى أن التجار لا يقدمون تبرعات مادية للمتضررين من الزلزال فقط، بل مساعداً عينية

إجراءات تسمح بانسيابية وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة كفيد وإنهاء تكليف عدد من الموظفين في المفازز الجمركية بسبب مخالافات



عبد الهادي شباط

يسمح بتنفيذ المهام الجمركية خلال المرحلة الحالية ويخدم مصلحة العمل ويعزز من تنفيذ المهام الجمركية وهناك حالة ترميم دائم لأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية. وأوضح أن دوريات الجمارك تتبعد عن الدخول إلى المستودعات والمحال إلا في حال مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرة التفاهم المستحدثة مع الجمارك في هذا الخصوص. وأكد أنه كانت هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض الباعة والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستودعات واقتصرها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في سوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة من دون التحقق من هوية هذه المواد ومصورها ومدى سلامتها.

تجديد سعر البصل أدى إلى احتفائه من الأسواق العقاد لـ«الوطن»: صادرات الخضز والفواكه لم تتأثر بالزلزال وارتفاع أسعارها بسببه برودة الطقس وانخفاض الإنتاج

رامز محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضز والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن»، أن حركة الصادرات من الخضز والفواكه لم تتأثر نتيجة الزلزال الذي أصاب بعض المناطق المتكوبة في محافظات اللاذقية وحماة وحلب، لافتاً إلى أن الحركة مازالت اعتيادية كما كانت قبل حدوث الزلزال، ولم يحدث أي زيادة أو نقصان بعد البرادات التي تذهب إلى دول الخليج والعراق، موضحاً أن ما بين ١٠ و١٥ براداً يذهب يومياً إلى دول الخليج في حين أن عدد البرادات التي تذهب إلى العراق محدود ببرادات فقط. وبالنسبة لتطبيق قرار السماح بدخول البضائع السورية إلى الداخل العراقي من دون مناقشة أكد العقاد أن القرار لم يطبق بعد ولم يتم لغاية تاريخه السماح لأي براد بدخول الأراضي العراقية من دون مناقشة وتنمى أن يتم تطبيق القرار قريباً.

وبالنسبة لأسباب الارتفاع الكبير بأسعار معظم أنواع الخضز والفواكه أشار العقاد إلى أنه دائماً خلال الفترة الحالية من الشتاء في كل عام تشهد ارتفاعاً بأسعار الخضز والفواكه، مرجعاً سبب الارتفاع لبرودة الطقس وبالتالي ضعف نمو الثمرة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج. وختم العقاد بالقول إن وزارة الزراعة الداخلية وحماية المستهلك فرضت على التجار بيع كيلو البصل بالجملة بسعر ٥٠٠ ليرة وألقى به آلاف ليرة وهذا السعر المفروض يعتبر غير منطقي والتاجر يخسر عند بيع المادة بالسعر المحدد لذا تشهد قلة في المادة في السوق وعدم التزام من الباعة بالسعر المحدد من وزارة التسويق.

وكانت قد حددت مديرية التجارة وحماية المستهلك بدمشق سعر كيلو البندورة البلاستيكية نوع أول للمستودع بسعر ٣٤٠٠ ليرة والبطاطس بسعر ١٦٠٠ ليرة والبصل بـ ٤٠٠ ليرة والثوم بـ ١١٠ ليرة والزهر بـ ١٤٠٠ ليرة والخضز البلاستيكي بـ ٣٧٠٠ ليرة والجوز بـ ١٦٠٠ ليرة والبندق بـ ٣ آلاف ليرة والكرفس بـ ١٩٠٠ ليرة والبرقوق أبو صرة بـ ٣٣٠٠ ليرة والفتح بسعر ٣٨٠٠ ليرة.

تكلفة بناء ١٠٠ متر مسبق الصنع حوالي ٨٠ مليون ليرة الجلابي لـ«الوطن»: المشكلة ليست تقنية وإنما تتعلق بالتمويل ونخشى أن تتحول إلى مدن عشوائية جديدة



جلنار العلي

يتجه الحديث الحكومي الآن نحو إقامة وحدات مسيقة الصنع كسكن بديل مؤقت للمتضررين من الزلزال، لتصنعها سواء بشكل محلي أم عن طريق الترحيب بأي جهة خارجية أو دولة أخرى ترغب بتقديم هذه الوحدات، وقد بدأت بعض الجهات بذلك، حيث بدأت وزارة الإسكان منذ أقل من أسبوع بنقل بعض الوحدات الجاهزة التي جرى التصريح عنها مؤخراً إلى محافظات حلب واللاذقية وتم تحديد مواقع المقاسم في كل محافظة.

بفضل كثيرون بناء هذه الوحدات محلياً بدلاً من استيرادها أو الاستعانة بشركات في دول أخرى. كون ذلك يعد أقل تكلفة في هذه الظروف، وحول ذلك، بين الخبير الهندي الدكتور محمد الجلابي في تصريح لـ«الوطن»، أن تجربة الأبنية مسيقة الصنع قديمة في سورية، ويوجد معامل مخصصة لذلك تعود للقطاع العام مثل مؤسسة الإسكان العسكرية والشركة العامة للبناء والتعمير، إضافة إلى شركات تعود للقطاع الخاص، معتبراً أن الاعتماد على هذه المعامل المحلية يعد أفضل من ناحية سهولة نقل الوحدات والجهازه وتركيبها في المواقع المخصصة،

كون تكاليف نقلها من الدول الأخرى مرتفعة جداً. وأشار إلى أن مشكلة تجهيز السكن البديل في سورية لا تتعلق بالأمور التقنية وإنما تتعلق بتأمين التمويل اللازم له، وخاصة أن سورية ليس لديها أي أموال احتياطية مثل هذه الأزمات، إذ تحتاج المعامل الموجودة معتبراً أن الاعتماد على هذه المعامل المحلية وحديد، وهذه المواد أسعارها مرتفعة وبعضها غير متوفر وبحاجة إلى استيراد، لافتاً إلى عدم وجود فروقات كبيرة بالتكلفة بين المنازل مسيقة الصنع وتلك العادية، حيث تتراوح تكلفة المتر الواحد منها بين ٧٠٠-٨٠٠ ألف ليرة، أي إن شقة مساحتها ١٠٠ متر يصل سعرها إلى ٨٠ مليون ليرة، بل ربما تكون التكلفة أكبر بسبب موضوع النقل إلى المواقع المخصصة في المحافظات المتضررة، ولكن ميزتها أنها سريعة التشييد وأمنة ومصممة هندسياً بشكل مقاوم للزلازل وأكبر مثال على ذلك عدم تأثر الأبنية مسيقة الصنع الموجودة في سورية بالزلازل بشكل كبير. اعتبر الجلابي أنه من المفترض أن يكون لدى الحكومة وحدات مسيقة الصنع مخزنة ومفككة بشكل مسبق لتكونها سكناً مؤقتاً ومخصصة للأزمات والكوارث، مشيراً إلى أن هذه الوحدات لا يمكن تصنيع عدد كبير جداً منها حالياً، الأمر يحتاج إلى مزيد من الرقابة والتروي والدراسة من جهات حكومية مختصة ومتابعة للموضوع.

٥٥٠٠ مقاول جاهزون للإعمار في حال توافرت السيولة والمخططات الجاهزة نقيب المقاولين لـ«الوطن»: إعادة بناء ما تهدم من أبنية بفترة قصيرة يجب دفع المليارات شهرياً.. ونسبة ٢,٥ بالمئة من قيمة العقار للإشراف الهندسي رقم مربع

طلال ماضي

ترك الزلزال المدمر الذي ضرب سورية في ٦ شباط الناس بلا مأوى، وأصبحت التحديات تكبر وتظهر للعلن بعد الانتهاء من مرحلة رفع الأنقاض، من تعويض الخسائر وإعادة الإعمار، وهيئة البنى التحتية من جديد. وحول استعداد المقاولين في سورية لمواجهة مرحلة إعادة الإعمار، وخاصة أن الأرقام عن الأضرار ما زالت في ازدياد يومي ولم تصل بعد إلى الحصيلة النهائية لعدد المنازل المتضررة بشكل كلي، قال نقيب المقاولين السوريين المهندس عبد الرحمن سليمان في تصريح لصحيفة «الوطن»: إن الإسكانات لدى المقاولين موجودة لإعادة إعمار الأضرار الناتجة عن الزلزال، لكن الأمر مرتبط بوافر السيولة قبل العمل، لافتاً إلى أن التفكير ببناء ألف شقة خلال فترة قصيرة يجب دفع مليارات الليرات شهرياً، والسؤال من سيغطيهم مادياً، وخاصة في ظل هذه الظروف؛ حيث لدينا عقود متعذرة بسبب نقص السيولة؟ وأضاف سليمان: عندما توافر السيولة والإشراف الذي يسهل العمل سيكون البناء سهلاً، لأن المعوقات التي تؤثر المشاريع في الأمور المادية (السيولة) أولاً، وثانياً وجود مخططات واضحة وحلول سريعة المقاولين سببه التهجير الذي حدث بسبب الإرهاب، والخسائر والسرقة من العصابات الإرهابية، وبعض المقاولين خسر مجاله والياتة.

وتوجه سليمان بسرعة المقاولين في توجيه أنياتهم إلى المناطق التي تضررت بفعل الزلزال والمساهمة في رفع الأنقاض بسرعة.

وحول إمكانية الاستفادة من المناطق التي تعرضت للزلازل وتعديل المواصفات العقارية لها أو تنظيم غير المنظم منها، والسماح بطوابق أكثر ومنحها لتمهيداً من مراحل تقييمها فيما يخص التمويل وتوافر الليات المعطلة لديه التي يعمل على تشغيلها بكل قيمة تنظيمية مضافة له بالقرارات، أوضح نقيب

لا تكون موجودة إلا في القطاع العام، لافتاً إلى التعاون في تنفيذ السكن البديل في باسبيليا سيتي. واعتبر نقيب المقاولين أن الكود العربي السوري واضح وغطي جميع التساؤلات، وخاصة للأبنية القريبة من البحر حيث إنك عندما تعمل في أرض فيها أملاح كما هو حال الأبنية في الساحل السوري يجب أن تستخدم البيتون المقاوم للكبريت، ويجب أن يكون الحديد غير مكشوف بأي مكان، لكن ما يتصنعا هو المتابعة بالعمل، وعند الالتزام بالكود السوري وبالتحديداته المستمرة سيكون البناء في سورية بخير.

وحول غياب المهندس المشرف عن أعمال المقاولات بين سليمان أن ليس لدينا مشكلة بوجود مهندس مشرف على الأعمال يضعه صاحب العقار، لكن البلدية ومن ضمن شروط الترخيص فيها لا يمكن الصب من دون أن صب من المهندس المشرف من البلدية، لافتاً إلى طلب نسبة ٢,٥ بالمئة من قيمة العقار للإشراف أو رقم مربع، لأن المقاول يدفع الرسوم وطابع العقد بنسبة ٨ بالألف فلذلك تم الاتفاق على راتب معين للمهندس وطريقة تنفيذ صحيفة عندما يكون البناء مستمراً إلى مهندس مقب ومختص بتقييم العمل الإنشائية لا يمكن إهمال المهندس المقدم من المجالب العامة وأشار نقيب المقاولين إلى وجود درجات للوصول إلى الإنشاء الهندسي السليم من مقاول يعمل بشكل صحيح، ومهندس موجود بشكل دائم على التنفيذ، والاهتمام بالمواصفة من جديد وإسمنت ورمل وبحص الحمية وخن منقذون، وعندما تحدد منقطة عقارية أو تنظيمية أو سباحية ويطلبون منا التنفيذ نحن جاهزون وسنسر في التنفيذ.

وأشار سليمان إلى ضرورة التعاون اليوم في ظل ضعف الإمكانيات المتاحة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبيرة لأن بعض الأليات والمخابر قد

